مجلة "نتائج الفكر" الصادرة عن معهد الآداب واللغات
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة

العدد 07 . السنة 2021، ص 126–147
ISSN 2477-992x / EISSN 2773-2762

مصطلح الربط في النحو العربي بين القدامى والمحدثين

The Term Linkage In Arabic grammar between ancient and contemporary linguists

الباحث: رمضان بوضياف[1]

1 جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، الإيميل : boudiaframadhan@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/12/29	تاريخ القبول: 2021/01/10	تاريخ النشر 2021/01/20

ملخص البحث تسعى هذه الدراسة إلى التطرّق إلى مصطلح الربط، بوصفه أحد المصطلحات التي ظهرت مبكرا في تاريخ نحونا العربي، وبوصفه أحد المفاهيم التي عوّل عليها النحاة في التراث العربي للنظر في علمي المفردات والتراكيب، ومعرفة الأسانيد في العربية، كما تسعى هذه الدراسة إلى تتبّع هذا المصطلح والتاريخ له نحويا ولغويا لدى النحويين واللغويين المتقدّمين والمتأخّرين والمحدثين، والوقوف على مختلف الجهود التي صاحبت هذا المصطلح، وأثره في التركيب والدلالة، و أهمّ الروابط النحوية، كالحديث عن التنوين، واسم الإشارة، والإحالة، وإعادة الذكر، وغير ذلك ممّا استقر في تراثنا اللغوي منذ فجر التأليف النحوي.

الكلمات المفتاحية: مصطلح ، الربط ، النحو ، القدامى ، المحدثون

Abstract:

The grammatical course as a basis in each linguistic subject has greatly benefited from the old ones. Therefore, the idea of the linking in which it is impossible to understand the meaning without it had existed in the old grammarians' mind. However, it had not been examined profoundly and independently. Our topic of research about the linking has been limited to two elements: reference and succession. On one hand, the reference has been based on repeating nouns, pronouns and demonstrative pronouns. On the other hand, the succession was about the linking by: relative pronouns, nunation (tanwin), description, and the definite article.

Keywords:Term; Linking; Grammar; ancient linguists ; contemporary linguists .

المؤلّف المرْسِل: رمضان بوضياف boudiaframadhan@gmail.com

الربط في الموروث العربي.

أولا: الربط في اللغة.

قال صاحب الصحاح: "ربطت الشيء أربِطُه، وأربُطُه أيضا عن الأخفش، أي: شددته، والرباط ما تشدّ به القربة والدابة وغيرهما، والجمع رُبُط"[1]. وورد في اللسان:"ربط الشيء يربطه، ويربطه ربطا فهو مربوط وربيط أي: شده. والرباط: ما ربط به، والجمع رُبُط"[2]، وارتبط الشخصان: اتفقا على أمر ما، وارتبط الشيء في الحبل علق به، وربط الله على قلبه صبّره وقوّاه، ورابط الشيخ بالمكان أقام به، ولم يغادره، رباط موضع المرابطة يرابط فيه الجيش[3].

وعن استعمالات القرآن الكريم لمادّة (ربط) فقد استعمل منها خمس مشتقات[4]، وهي: ربطنا، رباط، ورابطوا، وربطنا، وليربط، ومن استعمالات لفظة (رابطوا) قوله جلّ وعلا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[5]، ومن استعمال الفعل (يربط) ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾[6]. أي: يقويها بالثبات، ومن استعمال الرباط قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[7]. كما استعمل من مشتقات هذه اللفظة الفعل الماضي (وربطنا) في قوله تعالى:﴿ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا﴾[8]. واستعمال الفعل (ربطنا) ورد في قوله تعالى:﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[9].

أمّا عن استعمالات الربط في الحديث النبويّ فقد ورد في حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّه قال:" ألا أدلّكم على ما يمحو الله به الخطايا، ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخُطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة؛ فذلكم الرباط"[10].

وما نكاد نستخلصه من هذا التعريف اللغوي أن للربط معانيَ كثيرة؛ منها **شد الشيء بعضه إلى بعض** كي يصبح مترابطا متماسكا، وهناك معنى ثان هو **القوة**، أي إن الربط يعني تقوية الشيء، وهناك معنى ثالث وهو أن الربط أو الترابط يعني الوصل بين مدركين لاشتراكهما في شيء ما، أو جمع الأفراد الذين يشتركون في أمر ما.

ثانيا: الربط في اصطلاح النحاة واللّغويين:

لعلّ التساؤل الملحّ في هذا المدخل عند تعريفنا للربط هو ما إذا كان للربط جذور قديمة في التراث النحوي؟ أم أنّه مصطلح مستحدث أنتجه فكر النحاة المتأخرين؟ وللجواب عن هذا التساؤل كان لزاما عليّ أن أسلك المنهج التاريخي- إن صح التعبير- لأصل إلى التحديد الزمني الذي ظهر فيه هذا المصطلح؟ وهل ظهر باللفظ نفسه أم بألفاظ أخرى تؤدي المعنى نفسه؟ وأن أبحث عن نشأة المصطلح وتطوره عبر تناول النحاة له في كتبهم.

و كان أول ما ذهبت إليه من المصادر هو الكتاب لسيبويه.

يقول سيبويه:"اعلم أن الاسم الظاهر متى احتج إلى تكرير ذكره في جملة واحدة كان الاختبار أن يذكر ضميره لأن ذلك أخف وأنفى للشبهة واللبس، كقولك: زيد ضربته، ولو أعدت ذكره مظهرا لجاز، ولم يكن وجه الكلام كقولك: زيد ضربت زيدا، وإذا أعدت ذكره في غير تلك الجملة حسن إعادة ظاهره، كقولك: مررت بزيد، وزيد رجل صالح....[11]، فسيبويه يتحدث- وإن لم يصرّح- عن الربط بإعادة الذكر والربط بالضمير، ويرجح بينهما بأن الضمير ليس أولى وهو المختار، ومعنى حسن إعادة ذكره أي عكسه قبيح، إذ الأصل في الربط هو إعادة الذكر، فالخلاصة أن سيبويه تحدث عن نوعين من أنواع الربط وإن لم يذكر المصطلح صراحة.

وإذا ذهبنا إلى المبرد وهو من علماء القرن الثالث الهجري (ت285هـ)، وجدناه يسمى الضمير الرابط بالذكر حيث يقول في المقتضب:" فالخبر هو الابتداء في المعنى"[12][يعني الخبر المفرد]- " أو يكون الخبر غير الأول"، أي: خبر الجملة" فيكون فيه ذكر"[أي ضمير رابط]" ونظير ذلك : زيد يذهب غلامه وزيد أبوه قائم، وزيد قام عمرو إليه، ولو قلت: زيد قام عمرو لم يجز لأنك ذكرت

اسما ولم تخبر عنه بشيئ، وإنما أخبرت عن غيره"[13]، يقصد أنه لم يحدث الإخبار بسبب غياب الذكر أي الضمير الرابط. إذًا الضمير الرابط عند المبرد يسمى ذكراً.

وفي موضوع آخر نراه يسمى الضمير الرابط بـ"الراجع إلى دليل ذلك، يقول:"... ولو قلت: أنا الذي قمت وأنت الذي ذهبت، لكان جائزا، ولم يكن الوجه، وإنما وجه الكلام: أنا الذي قام، وأنت الذي ذهب، ليكون الضمير راجعا إلى الذي...."[14].

نلخص من ذلك إلى: أن المبرد يسمى ضمير الربط تارة: [الذكر]، وتارة أخرى [الراجع]، و لم ألمح في كتابه- فيما وصل إليه بحثي- مصطلح الربط قط.

أما العلماء العرب المتأخرون، فقد تنبه بعضهم إلى قيمة الربط وأهميته، باعتباره قرينة لفظية، وظاهرة تركيبية، ولكنهم- أيضا- لم يتناولوها باعتبارها قضية نحوية لها قواعدها وقوانينها، فلم تكن معالجتهم لها معالجة شاملة من ناحية، و ليست منهجية علمية من جهة أخرى. ويعد ابن السراج (ت316هـ) من أقدم هؤلاء العلماء، الذين ألمحوا إلى الربط بالحروف، حيث يقول:"حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم، و الفعل بالاسم.... فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو. أما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد[15].

ويقول عن حروف العطف: حروف الجر عشرة لحرف يتبعن فابعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها[16].

و يأتي القرن الرابع بعلمائه الأجلاء، ومن هؤلاء العلماء ابن السراج وابن جنى.

يقول ابن السراج عن الخبر الجملة:"و هو الذي يظهر فيه ضميره، فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلا فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم، والزيدان يقومان، فهو الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه، فإنه يظهر في التثنية والجمع، و ذلك ضرورة خوف اللبس....أما إذا قلت: الزيدون قائمون فأنت بعدُ محتاج إلى أن يكون في نيتك ما يرجع إلى الزيدين، وقد يظهر الضمير في الفعل مثال على ذلك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أباه، وبكر قام أبوه، هذا عن الجملة

الفعلية الواقعة خبرا، وقد تكون جملة اسمية نحو، يزيد أبوه منطق....، أما إذا قلت الزيدون منطلقون فهذا يحتاج إلى ما يرجع إلى الزيدين[17]".

ويقول في موضوع آخر ".... فإذا طال الحديث عن المبتدأ كل الطول، وكان فيه ما يرجع ذكره إليه جاز، نحو قولك:" عبد ا الله قام رجل كان يتحدث مع زيد في داره" صار جميع هذا خبرا عن عبد الله من أجل هذه الهاء التي رجعت إله بقولك: في داره، وموضوع هذه الجملة كلها رفع من أجل انك لو وضعت موضعها منطلقا وما أشبه لا يكون إلا رفعا"[18].

ونلخص من ذلك أن ضمير الربط مازال يسمى الراجع و هذه التسمية هي نفسها التي استخدمها المبرّد من قبل.

وهذا عالم آخر من علماء القرن الرابع الهجري وهو ابن جنى يسمّي ضمير الربط [العائد] حيث يقول في الخصائص عن قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ **19**، قولنا : الله أحد تفسير لـ: هو . وقوله تعالى كذلك: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَار**﴾[20] ، فقولك لا تعمى الأبصار تفسير لـ "ها" في قوله إنها، من حيث كانت ضمير القصة..... وفيه دليل آخر على جواز خلو الجملة الظلوم " ليس فيه عائد على هو لأن هذ الضمير على شريطة التفسيير لا يوصف ولا يؤكد ويعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكر عليه وذلك لضعفه من حيث كان مفتقرا إلى تفسيره وعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك..."[21].

ومن علماء القرن الخامس الهجري الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ) الذي يشرح نكتا من كتاب سيبويه، ومن بين هذه النكت كلام سيبويه عن الربط بالضمير، فيقول: " يقول سيبويه: فإذا قلت: ما زيد منطلقا أبو عمرو... إلى قوله" لأنك لم تجعل له فيه سببا" ويشرح الشنتمري ذلك قائلا: يعنى أن زيدا إذا كنيته "أبا عمرو" لم يجز أن تقول: ما زيد منطقا أبو عمرو كما جاز منطلقا أبوه لأن في"أبوه" هاء تعود إلى زيد، ولا يشبه هذا قولك: ما زيد منطلقا زيد، لأن زيدا الثاني هو الأول فكأنه ضميره، ولا يجوز ان يكون خبر الأول إلا ما كان فيه ضميره أو كان الظاهر معادا بعينه...."[22]

ومازال المصطلح- الربط- يطلق عليه [العائد]، في القرن السادس الهجري؛ دليل ذلك في نصٍّ أورده الأنبارى (ت577هـ) في الإنصاف، حينما تحدث عن تقديم الخبر على المبتدأ فهو يقول على لسان الكوفيين:"...إنما قلنا: إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه سواء كان مفردا أو جملة، لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت قائم زيد كان في قائمة ضمير زيد، وكذلك إذا قلت: "أبو قائم زيد"كانت الهاء في "أبوه" ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب ألا يجوز تقديمه..."[23].

و يقول في موضوع آخر عن قوله تعالى:" فأوجس في نفسه خيفة موسى" [24]، فالضمير في "نفسه" عائد إلى موسى وإن كان مؤخرا في اللفظ إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم، ومن أمثلة العرب في بيته يؤتى الحكم، فالضمير في بيته يعود إلى الحكم[25].

وإذا وصلنا إلى القرن السابع وانتقينا منه عالما كابن يعيش وجدناه يذكر مصطلح الربط صراحة، وذلك عند حديثه عن الخبر الجملة، فهو أوّلا يقسم الجملة إلى عدة أقسام: الاسمية- الفعلية- الشرطية، ثم يتناول واحد فواحدة فيقول:"...فمثال الجملة الفعلية: زيد قام أبوه، فزيد مرتفع بالابتداء، وقام في موضع خبره، وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الأب في قوله: زيد قام أبوه، وهذا الضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد، ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدأ وذلك لأن الجملة: كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ، حتى تصير خبرا عنه، وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ، ولا تكون خبرا عنه، ألا ترى أنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاما لعدم العائد، ولذا لابد من العائد الذي جملته في الموضوع رفع الخبر"[26].

وهكذا أورد ابن يعيش مصطلح الربط عند حديثه عن الجملة الفعلية التي تقع خبرا، كما تحدث عنه أيضا في الجملة الاسمية قائلا:"وأمّا الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الأول منها اسما... وذلك نحو: زيد أبوه قائم، فزيد مبتدأ، وأبوه مبتدأ، ولولا هي- أي الهاء- لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية"[27].

ثم يأتي حديثه عن النوع الثالث ليورد للمرة الثالثة مصطلح الربط فيقول: فأما الجملة الثالثة وهي الشرطية فنحو قولك: زيد إن يقم أقم معه، فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو : قام زيد، إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كلا من جملة الشرط والجواب–الجزاء– بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر الذي لا يستقل واحد منهما عن الآخر [28].

ومن علماء القرن السابع الهجري أيضا ابن الحاجب والرضيّ الذي يشرح الكافية، ولقد ذكر ابن الحاجب في الكافية لفظة العائد ولم يذكر لفظة الربط ولكن الرضيّ ذكرها في الشرح، يقول ابن الحاجب عن جملة الخبر : " فبدلا من عائد " يقصد الضمير الرابط بين المبتدأ والخبر – ثم يشرح الرضيّ هذا القول فيقول : " لا تخلو الجملة الواقعة خبرا ان تكون هي المبتدأ معنى أولا، فإن كانت لم تحتج غلى الضمير كما في ضمير الشأن نحو : هو زيد قائم، وكما في قولك : مقولى زيد قائم لارتباطهما بلا ضمير لأنها هو، وإن لم تكنياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر، وقد يقام الظاهر مقام الضمير، وإنما إلى الضمير، وغنما احتجت غلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ... وهذا الضمير الرابط يجوز حذفا قياسا وسماعا ..."[29].

وهكذا وجدنا أن الرضيّ قد ذكر مصطلح الربط صراحة ولم يسمه العائد أو الراجع كغيره من السابقين.

وهذا ابن المالك من علماء القرن السابع أيضا (ت 682هـ) لم يذكر في أبياته ربطا وإنما يذكره الأشموني حين شرحه لهذه الأبيات، يقول ابن مالك ناظما :

والخبر الجزء المتمم الفائدة الله بر والأيادي شاهدة

ومفردا يأتي ويأتي جمله حاوية معنى الذي سيقت له

وبإنعام النظر في البيت الثاني نرى أن ابن مالك قد ذكر الربط ولكن بلفظ الاحتواء أي احتوى المعنى، بمعنى أن الجملة تحوي معنى من شأنه إتمام الفائدة التي يحسن السكوت عليها، فاحتواء الجملة لهذا المعنى هو الذي يربط بين جزئيها وهذا هو الغرض الذي سيقت له.

ويقول الأشموني شارحا :" والخبر الجزء المتمم للفائدة أي مع المبتدأ ... كما الله بر والأيادي شاهدة، ويأتي جملة، وهي فعل مع فاعله ... أو مبتدأ مع خبره ... ويشترط في الجملة أن تكون حاوية معنى أي المبتدأ ليحصل الربط، وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل أونية نحو السمن منوان بدرهم، أي منوان منه بدرهم، أو خلف عن ضمير كقولها : المس مس أرنب والريح ريح زرنب، قيل"ال" عوض عن الضمير، والأصل : مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب، كذا قاله الكوفيون، وجماعة من البصريين، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ٤٠ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾[30]، أي: مأواه، والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه، وهي المأوى له، أو كان فيها إشارة إليه نحو : ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ﴾[31]. أو إعادته بلفظه، قال تعالى: ﴿ ٱلۡحَاقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَاقَّةُ ٢﴾[32].

ويقول ابن مالك عن الخبر الخالي من الرابط :

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كنطقي الله حسبي وكفى

ويشرح الأشموني قائلا ما ملخصه [33]: إن الجملة الخالية من **الرابط** وهي جملة الخبر التي تكون نفس المبتدأ كنطقي : الله حسبي، فنطقي مبتدأ، والله حسبي، فنطقي مبتدأ، والله حسبي خبر عنه، ولا رابط فيها لأنها نفس المبتدأ، والمراد بالنطق : المنطوق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[34].

أما ابن هشام فقد أورد في كتابه "مغني اللبيب" حصرا لأدوات الربط كما يراها من وجهة نظره، حيث خلط بين أدوات الربط باعتبارها قرائن لفظية، وقرائن الارتباط المعنوية. وقد أفرد لهذه الأدوات عنوانا سماه: "روابط الجملة بما هي خبر عنه" وحددها في عشرة:

أحدها: الضمير: وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكورا: كزيد ضربته، ومحذوفا مرفوعا نحو: "إن هذان لساحران"[35]، إذا قدّر:" لهما ساحران"، ومنصوبا كقراءة أبي عامر في سورة الحديد: " وكل وعد الله الحسنى"[36]، ولم يقرأ بذلك في النساء، بل قرأ بنصب: كل كالجماعة: "وكلا وعد الله الحسنى"[37]، لأن قلبه جملة فعلية[38]، وهي: "فضّل الله المجاهدين"[39]، وينبّه ابن هشام على أنّه: قد يوجد الضمير في اللفظ، ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل: أحدها أن يكون معطوفا بغير الواو، نحو: زيد قام عمور فهو: او ثم هو

و الثانية: أن يعاد العامل نحو: زيد قام عمرو وقام هو.

والثالثة : أن يكون بدلا نحو : حسن الجارية الجارية أعجبتني هو : فهو بدل اشتمال من الضمير العائد على الجارية، وهو في التقدير :انه من جملة أخرى[40].

والثاني : الإشارة :

نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِاٰيَٰتِنَا واستكبروا عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ "[41]، وقوله تعالى :" وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ ﴾[42].

والثالث : إعادة المبتدأ بلفظه :

وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾[43]، وقوله تعالى : ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾[44].

وقال: الخفيف

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا[45]

والرابع : إعادته بمعناه :

نحو : زيد جاءني أبو عبد الله، إذا كان أبو عبد الله كنية له. أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾[46]، وأجيب بمنع كون الذين : مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على : الذين يتقون، أو ضمير محذوف أي ك منهم[47].

والخامس : عموم يشمل المبتدأ :

نحو : زيد نعم الرجل، وقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾[48]، فالرابط العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين[49].

والسادس : أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس :

نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةٌۚ ﴾[50].

وقول ذي الرمة : "الطويل"[51].

وإنسان عنبي يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق.

والسابع : العطف بالواو :

أجازه ابن هشام وحده، نحو : زيد قامت هند وأكرمها، ونحو : زيد قام وقعدت هند، بناء على أن الواو لجمع، فالجملتان كالجملة [52].

والثامن شرط يشتمل لي ضمير مدلول على جوابه بالخبر :

زيد يقوم عمرو إن قام [53].

والتاسع ك أل النائبة عن الضمير :

وهو قول الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنه : "وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ﴾﴾[54]. فالأصل ك مأواه[55].

العاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى :

نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[56]. وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[57].

وإذ تركنا علماء القرن السابع لنذهب إلى علماء **القرن الثامن الهجري** سنجد منهم ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) أحد الذين ذكروا الربط صراحة في كتابه أوضح المسالك، حيث يقول في باب المبتدأ والخبر عن الخبر الجملة": والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط نحو: ﴿

قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[58]. إذا قدّر "هو" ضمير شأن، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[59]. ومنه نطقي الله حسبي ... وإما غيره فلابد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة إليه، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه، وهو إما ضميره مذكور نحو : زيد قام أبوه، أو مقدر نحو : السمن منوان بدرهم أي منه، وقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[60]. أي : وعده، أو إشارة غيه نحو قوه تعالى:﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾[61] .

إذا قدر ذلك المبتدأ ثانيا لا تابعا للباس، ... أو على إسم بلفظه ومعناه –يقصد ابن هشام الربط بإعادة الذكر– نحو قوله تعالى:﴿ ٱلۡحَاقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَاقَّةُ ﴾[62]. أو على اسم أعم منه نحو : زيد نعم الرجل"[63].

وهناك كلام مهم جدا في مغني اللبيب في باب روابط الجملة. بما هي خبر عنه، وبعد هذا السرد وجدنا أن ابن هشام قد ذكر الربط صراحة بل وتحدث عن عدة أنواع منه وهي : الربط بالضمير، والربط باسم الإشارة، والربط بإعادة الذكر ...إلخ.

وابن عقيل أيضا من علماء القرن الثامن الهجري (ت 769هـ)، وهو عندما يشرح أبيات ابن مالك يذكر الربط اللفظ نفسه، وهو تقريبا يقول يعيد الكلام نفسه الذي قاله ابن هشام من قبله، وإليك نصه : "...فإن تكن هي المبتدأ في المعنى فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قوله " حاوية معنى الذي سقيت له "، ثم يفصل أنواع الرابط فيقول كما قال ابن هشام قبله: " والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد قام أبوه، وقد يكون الضمير مقدرا نحو : السمن منوان بدرهم ...أو إشارة إلى المبتدأ مثل " ولباس التقوى ذلك خير ... أو تكرار المبتدأ بلفظه... الحاقة ما الحاقة، القارعة ما القارعة ... وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط .... مثل نطق الله حسبي .... "[64].

ومن علماء القرن الثامن أيضا أبو حيان الأندلسي صاحب "الارتشاف" والذي ذكر الربط صراحة حين حديثه عن الموصول، فلقد قال عند إعرابه مثل" فماذا عسى الواشون أن يتحدثوا " يقول : " فماذا : كله استفهام [مبتدأ وعسى خبره، والعائد محذوف، أي أن يتحدثوا به انتهى،

ولابد في الصلة من ضمير يربط الصلة بالموصول، وسمع ما ظاهره الربط بالظاهر مثال ذلك " وأنت الذي في رحمة الله أطمع "، ومن النجاة من لا يجيز الربط بالظاهر، ولم يجزه سيبويه] في خبر المبتدأ نحو: زيد قام أبو عمرو. وإذا كانت كنية أبي عمرو فأحرى ألا يجوز عنده في الصلة، والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر أن الضمير محذوف منه والظاهر بدل منه ... [65].

ومن علماء القرن التاسع الهجري الأشموني، ولقد أوردنا كلامه عندما تحدثنا عن ابن مالك- من علماء القرن السابع- وقلنا : إن ابن مالك ذكر الربط ولكن ليس بلفظه ولمن بلفظ الاحتواء، وقلت : إن الأشموني قد ذكره بلفظه هكذا الربط، ولن أكرر ما سردته سلفا.

وهذا هو القرن العاشر الهجري والذي يتربع على عرشه الإمام العلامة السيوطي، والذي يشرحه[66] بألفاظ سهلة يسيرة مفهومة وكأنه من علماء هذا القرن، كما أنه تحدث عن جل أنواع الربط المختلفة مفصلا لها جامعا لأكثرها، وبذلك نراه قد تفوّق على سابقيه لأن حديثه كان أشمل من حديثهم، حيث إنهم كانوا يتحدثون عن الربط في الجملة التي تقع خبرا، أما السيوطي فلقد خرج عن هذا الحيز الضيق ليتحدث عن الأبواب النحوية التي يقع فيها الربط بما فيها الجملة الواقعة خبرا وإليكم نص حديثه، يقول السيوطي تحت عنوان [الرابط] :"يحتاج إليه في أحد عشر موضعا :

1- جملة الخبر ورابطها عشرة أشياء تأتي في الفن الثاني : الضوابط في المبتدأ.

2- جملة الصفة ولا يربطها إلا الضمير.

3- جملة الصلة ولا يربطها غالبا إلا الضمير

4- جملة الحال ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما.

5- المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : زيدا ضربته، أو ضربت أخاه.

6-7- بدل البعض، وبدل الاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير نحو قوله تعالى: ﴿ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٖ مِّنۡهُمۚ﴾[67]، وقوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾[68]. وإنما لم يحتج بدل

الكل على رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك .

8- معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضا إلا الضمير.

9- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضا إلا الضمير نحو قوله تعالى: ﴿ ۥالَ اللّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [69].

10- العاملان في باب التنازع لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قام وقعد أخواك، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطا ﴾[70].

وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُم ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُم أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدا﴾[71].

11- ألفاظ التوكيد الأول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلاهم وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدرا..."[72].

وبهذا النص نتأكد أن السيوطي قد تحدث عن الربط بصورة شاملة ولم يقتصر على باب واحد –باب المبتدأ والخبر– كسابقيه بل تحدث عن الأبواب النحوية التي يقع فيها الربط وضرب لنا الأمثلة التي تؤكد هذا الربط ما استطاع على ذلك سبيلا، وبهذا العالم الجليل يكون مسك الختام للنحاة المتقدمين الذين انتقيتهم منذ القرن الثاني الهجري بدءا بسيبويه وصولا إلى القرن العاشر الهجري وانتهاء بالسيوطي، على أن أعمد إلى بعض العلماء المحدثين وعلى رأسهم أستاذنا الفاضل تمام حسان ثم عباس حسن ثم فاضل السمرائي، لأعرض رؤيتهم تجاه مصطلح الربط والأبواب النحوية التي يقع فيها، وهل كان تصورهم للربط كتصور المتقدمين أم حدث التطور والتغيير من التقديم على أثر الحديث؟.

وللحق، فإن هذه الإشارات المبثوثة هنا وهناك، حول الربط، عند العلماء العرب، تتفق في كثير من أصلها وطريقة تناولها، مع النظريات اللغوية الحديثة، و بخاصة النظرية التوليدية التحويلية، اهتماما واضحا بقيمة الربط وأهميته، باعتباره نظرية من النظريات التي استحدثتها في مراحل تطورها الأخيرة، بهدف إحكام التحليلات اللغوية على مستوى التراكيب السطحية . ولم يأت إدراك العلماء

المحدثين لقيمة الربط وأهميته، وقيامهم بوضع القوانين والنظم والأسس التي تحكمها . لم يأت هذا الإدراك إلا في المراحل الأخيرة في أطوار النظرية التوليدية التحويلية في إطار فعاليات نظرية النحو الكلي، وما واكبها من إضافات وتعديلات للوقوف على القواعد العالمية الموجودة في عقول وأمخاخ المتكلمين، والوصول إلى القواعد التي تمكن الباحثين من القدرة على تفسير المعرفة اللغوية، والوصول إلى تحليل اللغة المبنية داخليا، وليس مجرد الوصف للغة المجسدة خارجيا .

أولا: رأي تمّام حسّان حيث يقول: "...إن شرط الجملة العربية أن تكون مفيدة لأن السعي إلى الإفادة هو سبب الاتصال اللغوي، وحصول الفائدة نتيجته، من هنا كان من الضروري لنمط الجملة أن يشتمل على قرائن تؤدي إلى الحفاظ على المعنى، ولو أن الجملة العربية قنعت بالاشتمال على ركنيها دون غيرهما من الفضلات لهان الأمر، ولكان يكفي أن نعلم أن الكلام يدور حول المبتدأ بواسطة الخبر أو حول المرفوع بعد الفعل بالفعل الذي بنى له، ولكن الجملة قد تطول أحيانا، وقد يعطف عليها مثلها أو أمثالها فيكون بين أول الكلام وآخره شقة بعيدة لا تعى الذاكرة معها ما الذي ينتمي إلى هذا وما الذي ينتمي إلى ذاك، وهكذا تتفكك أواصر الكلام، ويدخل المعنى في غيابات الغموض أو في متاهات اللبس وكلا الغموض أو في متاهات اللبس وكلا الغموض واللبس آفة منم آفات الاتصال والتفاهم...والربط علاقة من العلاقات السياقية ووظيفتها إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بواسطة أحد الوسائل اللفظية التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية، والأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ لأنها أدعى للتذكير وأقوى ضمانا للوصول إليه..."[73] وهذا ما يسميه تمّام حسّان "الرابط بالإحالة"، والذي يضم الربط بالضمير وباسم الإشارة ... إلخ، كما أن هناك ربطا بالأداة والمطابقة قد أشار إليهما في الكتاب نفسه[74] .

ومما هو جدير بالذكر أنّه قد التفت لوسائل جديدة الربط لم يسبقه أحد قبله إلى اكتشافها، وهذه الوسائل هي الربط بالتنوين وكذا الربط بالعبارة الواصفة، وسيأتي الكلام بالتفصيل عليهما عبر الورقات القادمة.

وهكذا وجدناه يهتم بموضوع الربط ويفرد له صفحات وصفحات عبر كتبه؛ مثال ذلك اللغة العربية معناها ومبناها، والبيان في روائع القرآن.

ويقول الأستاذ عباس بن حسن في النحو الوافي :" ويشترط في الجملة الواقعة خبرا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط ضروري ... والروابط أنواع كثيرة :

1- الضمير الراجع إلى المبتدأ وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه سواء أكان ظاهرا مثل : الزراع فضله كبير، أم كان مقدرا مثل : الأرض تتحرك، أم كان محذوفا للعلم به مع ملاحظته ونيته، مثل : الفاكهة أقة بعشرة قروش أي أقه منها ... ويشترط في الضمير الرابط أن يكون مطابقا للمبتدأ السابق في النوع والعدد.

2- الإشارة إلى المبتدأ السابق نحو قوله تعالى :﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِاٰيَٰتِنَا واستكبروا عنها أُوْلَٰٓئِكَ أَصحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُم فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[75].

3- إعادة المبتدأ السابق : يقصد التفخيم او التهويل او التحقير ، والإعادة قد تكون بلفظه ومعناه معا مثل قوله تعالى:﴿ٱلحَاقَّةُ مَا ٱلحَاقَّةُ﴾[76]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[77]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ]﴾[78].

4- أن يكون في الجملة الواقعة خبرا ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق وغيره .

5- أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها بـ الواو أو الفاء أو ثم، مع اشتمال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ الأول فيكتفي في الجملتين بالضمير الرابط الذي في الثانية، فمثال الواو : الزراع نبت الزرع وتعهده، الطالب بدأت الدراسة واستعد لها "، ومثال الفاء : الصانع تيسرت أسباب الصناعة فاقبل غير متردد "، ومثال ثم : القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره.

6- أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه لدلالة الخبر عليه، وبقى فعل الشرط مشتملا على ضمير يعود على المبتدأ مثال ذلك : الضيف يقف الحاضرون إن قدم". ... تلك أشهر الروابط"[79].

لعلّ هناك بعض الملاحظات على رؤية الأستاذ عباس للربط.

إنّه قد ذكر طرفا مما ذكره القدامى ولكنه جدد في الأمثلة فبدلا عن أن يقول : السمن منوان بدرهم قال : الفاكهة أقة ... وغير ذلك من الأمثلة، ويبدوا أنه فعل هذا لأنه يسير في فلك من يدعون لتيسير النحو لكي يسهل على المبتدئين وغير المتخصصين، هذه ملاحظة، أما الثانية : فهو يستشهد بآيات غير التي استشهد بها المتقدمون مثال ذلك عندما أشار إلى الربط باسم الإشارة فإن الآية المشهورة والتي ترددت في كتب القدامى هي :" ولباس التقوى ذلك خير "، ولكنه استشهد بغيرها مما يكسب كلامه نوعا من الجدة وعدم التقليد للقدامى.

الملاحظة الثالثة: انه أتى برابطين لم يردا في كتب القدامى وهما الجملة الثانية المحتوية على رابط يربط الجملة الأولى الخالية من الرابط بالجملة الثانية، فهذا ربط بين الجمل، بينما حديث القدامى لم يتعد الجملة الواحدة، وخلاصة هذا أن رؤية حسن عباس تتميز بنوع من الجدة مع البعد عن تقليد القدامى وبخاصّة في الأمثلة.

وقبل أن أختم حديثي أعرّج على ثالث الأربعة وهو فاضل صالح السامرّائي؛ وقد تحدث عن الربط فقال: "لابدّ من جملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ، وقد يكون الرابط ضميرا نحو: " محمد أخوه مسافر "، وقد يكون الرابط اسم الإشارة نحو قوله تعالى: ﴿**لِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ**﴾[80]، وقد يكون الرابط العموم، ومعنى العموم أن يكون الخبر عاما يدخل فيه المبتدأ، تقول مثلا :" الذي سيعتدي على سعيد إنا سنعاقب الظالمين" ولم تقل إنا سنعاقبه لأنم المقصود أن تنصرف العقوبة لكل ظالم وليس لواحد فقط" [81].

وكما هو واضح أنّ فاضلا قد تناول النحو من وجهة أخرى، فهو يتجه إلى نحو المعنى لا نحو الشكل، وإذًا فقد تحدث عن نوع من الربط يهتم بالمعنى دون الشكل وهو الربط بالعموم.

وأختم برابع الأربعة الذين تمّ اختيار بعض جهودهم المتعلّقة بدراسة هذا المصطلح، وهو أستاذنا الفاضل عبد الجليل مرتاض، إذ مرّ معي في المقدّمة أن أشرت إلى هجوده في تناول هذا المصطلح النحوي، إذ لم يقف في مؤلّفاته على الرّبط باعتباره بابا نحويا فحسب؛ بل تعدّى ذلك إلى ذكر اصطلاحية الربط وأصل بروزه وكيف أنّه دوّى في النحو العربي، وفي أحد مباحثه المعنونة بـ:" أرسطو والنحو العربي في الميزان"، من كتابه "في رحاب اللغة العربية" يقول: "**الرباط**، هذا المصطلح الذي أقام الدنيا و أقعدها في خضم التأثّر المتبادل بين النحْوين: العربي واليوناني، يُعرّفه أرسطو بأنه عبارة عن صوت مركّب غير دالّ مفردا، وهو ما يُسمّى عندنا في المصطلح النحوي العربي بالحرف، ويُقصد بالرّباط كل الحروف التي تربط الكلام بعضه ببعض، مثل حروف العطف والنسق، وأدوات الشرط، وأدوات الانتباه، والاستفتاح والاستفهام...إلخ، و الفاصلة، وهي صوت مركب غير دال مفردا مثلها مثل الرباط، والفارق بينهما أن الرباط يربط الكلام بعضه ببعض في حين إن الفاصلة تفصل قولا عن قول، مثل "إمّا المكسورة، وإلاّ وحروف الاستثناء" .وفي موضع آخر من الكتاب نفسِه ينتقل إلى جدول مقارن بين الموروثين اللسانيين الإغريقي والعربي، ويذكر الرباط عند أرسطو: بأنّه صوت مركب غير دال مفردا، وعند العرب:حرف عند البصريين، وأداة عند الكوفيين، ورباط عند النحاة المتأخرين، والرابط ترجمته:conjonction، وحقله: نحوي خاص[82]".

ولا يفتأ يذكر الأستاذ عبد الجليل مرتاض مصطلح الربط في كتابه " بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب"، حتى يعدل عنه في هذا الكتاب الأخير:" كان هذا حكمُنا القديم[83]، لكننا اطّلعنا فيما بعد على بعض النحاة الذين ربما استعملوا مصطلح" رباط" بدل الحرف عند البصريين أو الأداة عند الكوفيين تأثّرا بمصطلحات المنطقيين، ومن هؤلاء مثلا الزجاجي (ت 377 هـ) في كتابه" الإيضاح في علل النحو" وممن ترجم الحرف أداة هو الفارابي، وممّن ترجمه رباطا هو متّى بن يونس، وترجمة هذا الأخير أسبق من الأول، أي ظهور الرباط أسبق من ظهور مصطلح الأداة"[84].

الخلاصة:

يمكننا القول بأن العلماء العرب الأوائل، أمثال : الخليل وسيبويه والكسائي والفراء وغيرهم لم يشيروا في مؤلفاتهم إلى الربط ومفهومه، إشارة تؤكد إدراكهم لدوره وقيمته، بوصفه قرينة لفظية، أو بوصفه ظاهرة تركيبية مؤثرة على توثيق عناصر التراكب والجمل وتماسكها.

وإنما جاءت إشارات تمثل بعض الملاحظات المبثوثة هنا وهناك، في ثنايا الأبواب النحوية، بحيث لا يمكننا القول معها بأنه أدركوا قيمة الربط أو وقفوا على أهميته، باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر التماسك بين أجزاء الجملة أو أن لهم نظرة منهجية، أو رؤية علمية شاملة، حول فاعلية الربط .

وبعد هذا السرد السابق أخلص إلى أن معنى الربط في الاصطلاح هو: العود إلى السابق، أي عود الرابط إلى المربوط كي يتماسك معه فيصيرا كالشيء الواحد فتتم الفائدة، وهذا هو الربط بالإحالة أو بالمعاقبة، وهناك ربط آخر عن طريق الأداة التي تربط بين مربوطين سابق ولاحق، أو متتالين، إذاً الربط يتطلب رابطا ومربوطا على الأقل أو مربوطين.

ومما هو جدير بالذكر أن مصطلح الربط كما مر فيما سبق لم يظهر بهذه اللفظة إلا في القرن السابع الهجري على يد ابن يعيش – فيما وصل إليه بحثي- ومن قبله كان يسمى بالعائد أو الراجع أو الذكر أو الاحتواء، ولقد تبع ابن يعيش أناس كثيرون منهم ابن الحاجب والرضي والأشموني وابن هاشم وابن عقيل والسيوطي والعلماء المحدثون.

ولسنا بذلك نقلل من قيمة الدراسات التي نهض بها العلماء العرب القدامى، وبخاصة الرعيل المتأخر منه من أمثال العالم النحوي: ابن هشام المصري (ت 761 هـ) في مؤلفه : مغنى اللبيب . وغيره من العلماء العرب السابقين عليه أو اللاحقين، حيث أدرك ابن السراج (ت 316 هـ) قيمة الربط وحدد مواضعه . كما أفاض هؤلاء العلماء للحديث عن الضمائر ودورها في الربط بين أطراف الجملة من جهة، وشروط عود الضمائر على مراجعها من جهة أخرى .

إحالات البحث:

1- ينظر: الصحاح، اسماعيل بن حماد الجواهري، مادة "ربط"، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط03، 1404هـ، 1984م، مج 03، ص 1127.

2- ينظر: لسان العرب، مادة "ربط": جمال الدين ابن منظور، اعتنى بتصحيح الطبعة: أمين محمد عبد الوهاب، وصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط3، 1419هـ، 1999م، ج5، ص 112.

3- المعجم العربي الأساسي: تأليف وإعداد جماعة من كبار العلماء العرب، إبراهيم السامرائي، بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ط1، 1407هـ، ص 256.

4- ينظر: معجم كلمات القرآن الكريم: محمد زكي محمد خضر، مطبعة المشكاة، جدة، ط1، 1426هـ، 2005م.

5- سورة آل عمران، الآية 200.

6- سورة الأنفال، الآية 11.

7- سورة الأنفال، الآية 60.

8- سورة الكهف، الآية 14.

9- سورة القصص، الآية 10.

10- أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ): صحيح مسلم (الحديث رقم 137)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ،بيروت دت، دط، ص 89.

11- أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ، 1991م، ج 1، ص 30، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمرى، تحقيق: زهير سلطان، بغداد، منشورات معهد المخطوطات، ج1 ، ص 197.

12- ما بين الأقواس هو متن المبرد.

13- أبو العباس المبرد: المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1399هـ، دت، ج4، ص128.

14- المصدر نفسه، ج4، ص131.

15- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلى، طبعة مؤسسة الرسالة ، ج1، ص 408، وينظر: الأشباه والنظائر : جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1984م، ج2، ص 12.

16- الأصول في النحو، ج2، ص 55.

17- المصدر نفسه، ج1 ، ص 64.

18- المصدر السابق، ج1، ص65.

19- سورة الاخلاص، الآية الأولى.

20- سورة الحج، الآية 46.

21- ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، دط، دت، ج1، ص106

22- النكت في تفسير كتاب سيويه، الأعلم الشنتمرى، ج1، ص 197.

23- المصدر نفسه، ج1، ص 65.

24- سورة طه، الآية 67.

25- النكت في تفسير كتاب سيويه، السابق، ج1، ص 225 .

26- شرح المفصل: أبو البقاء موفّق الدين ابن يعيش، بيروت، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: بديع إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1422هـ، 2001م، ج 1، ص 88.

27- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص88.

28- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص89.

29- الرضيّ الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، تصحيح و تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م، ج 1، ص 91.

30- سورة النازعات، الآيتان 40 و41.

31- سورة الأعراف، الآية 26.

32- سورة الحاقّة، الآيتان 01 و 02..

33- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي،ج 1، ص 149 -150 .

34- سورة يونس،الآية 10.

35- سورة طه، الآية 63.

36- سورة الحديد، الآية 10.

37- سورة النساء، الآية 95.

38- ينظر: مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط1 ، 2000م، ج2، ص 106.

39- سورة النساء، الآية 95.

40- مغنى اللبيب، السابق، ج 2، ص 107.

41- سورة الأعراف، الآية 36.

42- سورة الأعراف، الآية 42.

43- سورة الحاقّة، الآيتان 1 و2.

44- سورة الواقعة، الآية 08.

45 الشاهد : لعدي بن زيد في ديوانه، ص 65. والصافي بن الشجري ج3، ص 288، 343، المرزوقي 32، 118، والخزانة ج1، ص 83، كما نسبه إلى سوادة وأمية بن أبي اللتث، الشنتمري، ج1، 13 ونسب لسوادة بن عدي في الاقتضاب، ص 368 . وإعراب القرآن، 913، وسيبويه: الكتاب، ج1، ص 301، وبلا نسبه في الخصائص، ج3، 53، والخزانة، ج2، ص 534، وج4، ص 552، والضرورة للقزاز، ص 71.

46 – سورة الأعراف، الآية 170.

47– ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج2، ص107.

48– سورة الأعراف، الآية 170.

49– ينظر: مغنى اللبيب، السابق، ج2، ص107.

50– سورة الحج، الآية 63.

51– الشاهد : لذي الرمة في ديوانه، ص 91، والدرر، ج1، ص74، والعيني، ج1، ص 578، 449/4، والخزانة، ج1، ص 312، وبلا نسبة في الهمع، ج1، ص 98، والقرب، ج1، ص83، والأشموني، ج1، ص192، وج3، ص 92.

52– ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج2، ص 108.

53– المصدر نفسه، ج2، ص 108.

54– سورة النازعات، الآية 40.

55– ابن هشام الأنصاري، السابق، ج2، ص 108.

56– سورة الإخلاص، الآية 01.

57– سورة الأنبياء، الآية 97.

58– سورة الإخلاص، الآية 01.

59– سورة الأنبياء، الآية 97.

60– سورة النساء ، الآية 95.

61– سورة الأعراف، الآية 26.

62– سورة الحاقّة، الآيتان 01 و02.

63– ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، مطبعة محمد صبيح بالأزهر، ط03، دت، ص 36.

64– ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، طبع على نفقة الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية، 1988م، ص 60.

65– ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفي أحمد النماس، ط1، 1984م، ج 1، ص523 .

66– أي يشرح مصطلح الربط.

67– سورة المائدة، الآية 71.

68– سورة البقرة، الآية217.

69- سورة المائدة، الآية 115.
70- سورة الجن، الآية04.
71- سورة الجن، الآية 07.
72- ينظر: الأشباه و النظائر: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1984م، ج 1، ص445-446.
73- ينظر: البيان في روائح القرآن: حسان تمام، دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني، بيروت، ط2، 1986م، ص 107-109.
74- المرجع نفسه، ص135، وص 143.
75- سورة الأعراف، الآية 36.
76- سورة الحاقة، الآيتان 1، 2.
77- سورة الواقعة، الآية 27.
78- سورة الواقعة، الآية 9.
79- عباس حسن: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط10 ، 1991م، ج1، ص466.
80- سورة الأعراف، الآية 26.
81- ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، دط، دت، ج1، ص216-217.
82- عبد الجليل مرتاض: في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، ط 01، 2004م، ص 24،23،17.
83- عبد الجليل مرتاض: بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، دار الأشرف، بيروت، ط01، 1988م، ص 122.
84- ينظر: في رحاب اللغة العربية، السابق، ص 30.